

March 2012



منظمة الأغذية
والزراعة للأمم
المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food and
Agriculture
Organization
of the
United Nations

Organisation des
Nations Unies
pour
l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones Unidas
para la
Alimentación y la
Agricultura

لجنة مصايد الأسماك

الدورة الثلاثون

روما، إيطاليا، 9-13 يوليو/تموز 2012

قرارات وتوصيات الدورة الثالثة عشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة
مصايد الأسماك، حيدرآباد، الهند، 20-24 فبراير/شباط 2012

موجز

تتضمن هذه الوثيقة لمحات عن المواضيع التي ناقشتها اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك في دورتها الثلاثين وموجزا للتوصيات الرئيسية الصادرة عنها. ويرد التقرير الكامل للدورة في الوثيقة COFI/2012/Inf.7.

إن اللجنة مدعوة إلى:

- المصادقة على تقرير اللجنة الفرعية؛
- إسداء التوجيه بشأن المسائل الواردة في التقرير.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

مقدمة

1- عُقدت الدورة الثالثة عشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك في حيدرآباد، الهند من 20 إلى 24 فبراير/شباط 2012 بدعوة من حكومة الهند. وتقرير هذه الدورة متاح بوصفه الوثيقة COFI/2012/Inf.7.

أهم النتائج التي أسفرت عنها الدورة

تقرير عن الأنشطة المتصلة بالتجارة في منظمة الأغذية والزراعة

2- وأكد الأعضاء على أهمية عمل منظمة "الفاو" في مجال بناء قدرات البلدان النامية، خاصة في ما يتعلق بالإنفاذ إلى الأسواق وزيادة القيمة لصغار المنتجين في البلدان النامية. وأشار الأعضاء كذلك إلى الحاجة إلى المساعدة لتحديد الأسواق وإجراء عمليات التحليل لسلاسل القيمة الوطنية والدولية. (الفقرة 9)

3- وشجعت اللجنة الفرعية منظمة "الفاو" على التركيز بشكل أكثر وضوحاً في برنامج عملها على القطاع الصغير الحجم وعلى إدراج هذا القطاع كبند منفصل في جدول أعمال الدورة المقبلة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك. (الفقرة 10)

4- وأشار الأعضاء إلى فائدة مشروع غلوبفش لما يتيح من تحليل ومعلومات عن اتجاهات الأسواق العالمية للأسماك. وأبرزت اللجنة الفرعية أيضاً المساهمة الكبرى لشبكة FISH INFONetwork في بناء القدرات على المستوى الإقليمي وشجعت منظمة "الفاو" على مواصلة تقديم الدعم للشبكة والتنسيق معها. (الفقرة 11)

5- ورحب الأعضاء بإدراج الأسماك في التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة "الفاو" خلال الفترة 2011-2020 وشجعوا على تنقيح هذا النموذج بقدر أكبر. وأشارت اللجنة الفرعية إلى فائدة مؤشرات أسعار الأسماك الصادرة عن "الفاو" ورحبت بزيادة التكامل بين مصايد الأسماك والسياق الأوسع لإنتاج الأغذية واستهلاكها والتغذية. (الفقرة 12)

6- وأشارت اللجنة الفرعية إلى العمل الهام الذي اضطلعت به مشاوراة الخبراء المشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة حول مخاطر استهلاك الأسماك ومنافعه وشجعت منظمة "الفاو" على نشر النتائج على نطاق أوسع. (الفقرة 13)

- 7- وأشار الأعضاء إلى تنامي دور بطاقات التوسيم الإيكولوجي وترتيبات إصدار الشهادات وما قد يعني ذلك من صعوبات وتحديات بالنسبة إلى جميع المنتجين لا سيما الصغار منهم. (الفقرة 14)
- 8- وشجعت اللجنة الفرعية "الفاو" على مواصلة السعي إلى تحقيق التكامل بين عملها المتصل بمصايد الأسماك وعمل الإدارات الفنية الأخرى في منظمة "الفاو"، بما في ذلك إصدار توقعات "الفاو" عن الأغذية. وينبغي أن يتواصل أيضاً التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى كمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي. وقد شدد الأعضاء على الدور الهام الذي تضطلع به "الفاو" لتوفير الخبرة التقنية لمنظمة التجارة العالمية، ولا سيما في المفاوضات بشأن الإعانات لمصايد الأسماك وشجّعوا "الفاو" على القيام بدور فعال في مجال تقديم الدعم الفني لمفاوضات منظمة التجارة العالمية. (الفقرة 15)
- 9- وأعربت اللجنة الفرعية عن تأييدها لعمل "الفاو" الرامي إلى تحسين النظام الموحد لتصنيف المنتجات السمكية والتعاون المستمر مع المنظمة العالمية للجمارك. (الفقرة 16)
- 10- ورحب الأعضاء بزيادة التعاون بين "الفاو" والشعبة الإحصائية للأمم المتحدة في ما يتعلق بتحسين التصنيفات والمنهجية المستخدمة لجمع الإحصاءات. (الفقرة 19)
- 11- ورحب الأعضاء باللوائح الجمركية الجديدة التي تصنف تفرغ المصيد في الخارج على أنه صادرات. (الفقرة 20)

آخر التطورات في مجال تجارة الأسماك

- 12- أشارت اللجنة الفرعية إلى ضرورة أن تواصل "الفاو" رصد وتحليل التجارة الدولية في الأسماك والتطورات ذات الصلة في مجالات العرض والطلب والأسعار والاستهلاك. وأخذ الأعضاء علماً بمساهمة القطاع الصغير الحجم في هذا النوع من التجارة، وشجّعوا "الفاو" على إبراز أثر التطورات التجارية على هذا القطاع في عملها وتقاريرها في المستقبل. (الفقرة 22)
- 13- وأخذت اللجنة الفرعية علماً أيضاً بالتحديات التي يطرحها فرض شروط متغيرة وأكثر صرامة على الاستيراد في أسواق مهمة وبأنه رغم الحصة الكبيرة للصادرات التي تمثلها البلدان النامية، لا تزال الكثير من البلدان النامية المصدرة بحاجة إلى بناء قدراتها وإلى المساعدة الفنية من أجل تطبيق هذه التدابير. (الفقرة 23)
- 14- وأبرز الأعضاء الحاجة إلى اعتماد ممارسات تجارية مستدامة، وشجّعوا "الفاو" على مواصلة عملها في مساعدة البلدان الأعضاء على تنفيذ الخطوط التوجيهية الفنية للتجارة الرشيدة بالأسماك الصادرة عن المنظمة. (الفقرة 24)

15- وطلبت اللجنة الفرعية من منظمة "الفاو" إجراء عدد من الدراسات عن: أثر الاتفاقات التجارية الإقليمية في هذا القطاع الصغير الحجم والمجتمعات الريفية بما في ذلك أبعادها الاجتماعية؛ والتطورات على صعيد التجارة الإقليمية؛ والفرص التي تتيحها التسميات الجغرافية؛ والتطورات في مجال استزراع الأربيان الأبيض الأرجل ومسائل التسويق ذات الصلة؛ وتجارة أسماك الزينة؛ والخدمات المتصلة بمصايد الأسماك؛ والأدوات المالية في تجارة الأسماك بما في ذلك العقود الآجلة للسلع الغذائية؛ والتجارة الإقليمية في الأنواع المنخفضة القيمة. وأبلغت الأمانة للجنة الفرعية، مع أخذ الطلبات الواردة بعين الاعتبار، بأنه لا يمكن إجراء كل الدراسات في فترة السنتين القادمة لعدم كفاية الموظفين والموارد المالية المتاحة. (الفقرة 25)

16- وأبرزت اللجنة الفرعية الميزة النسبية "للفاو" في تحليل تجارة الأسماك. ورحّبت بتعزيز علاقة المنظمة مع منظمات أخرى مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرها، وشجعت "الفاو" على مواصلة بذل جهودها في مجال نشر نتائج دراساتهما على نطاق أوسع بما في ذلك دور قطاع مصايد الأسماك في التجارة (بما فيها تجارة الأسماك) والاستهلاك، وبما يساهم في تحسين الأمن الغذائي وسبل العيش وفرص العمل، خاصة بالنسبة إلى النساء. (الفقرة 26)

17- وشدد الأعضاء كذلك على الدور المتزايد لتربية الأحياء المائية في التجارة والإنتاج والاستهلاك وعلى ضرورة تقييم اعتماد هذا القطاع على دقيق الأسماك لنموه في المستقبل. ولاحظت اللجنة الفرعية كذلك حدوث زيادة كبيرة في الطلب في العديد من أسواق البلدان النامية، وكيف أن ذلك أتاح فرصاً لزيادة الإنتاج المحلي لتربية الأحياء المائية مع نمو لاحق في التجارة الإقليمية البيئية. وأشارت اللجنة الفرعية كذلك إلى أن البلدان النامية أصبحت أكثر فأكثر أسواقاً مهمة أيضاً بالنسبة إلى المصدرين من البلدان المتقدمة. (الفقرة 27)

نتائج مشاوره الخبراء الرامية إلى وضع إطار تقييم خاص بمنظمة الأغذية والزراعة

18- وأوصى بعض الأعضاء باعتماد مشروع إطار التقييم الذي اقترحته مشاوره الخبراء، مع الإشارة إلى أن إطار التقييم يمكن أن يخضع لمزيد من التنقيح بعد اكتساب خبرة أكبر في تنفيذه. ورأى أعضاء آخرون أن مشروع إطار التقييم ليس جاهزاً للاعتماد وسيكون من المفيد وضع برنامج تجريبي لاختبار قابليته للتطبيق. (الفقرة 31)

19- ووافقت اللجنة الفرعية في هذه المرحلة على أنه ليس من الضروري عقد مشاوره أخرى للخبراء أو مشاوره فنية لإحراز تقدم في العمل بشأن إطار التقييم. (الفقرة 32)

20- وأعرب معظم الأعضاء عن تقديرهم لإدراج مصايد الأسماك الداخلية في إطار تقييم مشترك يتناول مصايد الأسماك البحرية والداخلية على حد سواء، وأقروا بوجود عدد كبير من المؤشرات المشتركة بين الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك البحرية والداخلية. (الفقرة 33)

21- وأحاطت اللجنة الفرعية بتوصية مشاوره الخبراء بضرورة تعديل الخطوط التوجيهية للتصدي لشروط سلسلة المسؤولية بالكامل، غير أنها لم توافق على ضرورة إجراء هذا التعديل في الوقت الراهن. (الفقرة 34)

22- واتفقت اللجنة الفرعية على أنه سيكون من المفيد تقييم أثر مختلف مخططات التوسيم الإيكولوجي على إدارة مصايد الأسماك والعائدات الاقتصادية. (الفقرة 35)

الخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات في مجال التتبع

23- وافقت اللجنة الفرعية، بمساعدة مجموعة أصدقاء الرئيس، على الاختصاصات التالية للعمل الذي يتعين الاضطلاع به في المستقبل في ما يتعلق بدراسة ووضع خطوط توجيهية لأفضل الممارسات في مجال التتبع:

دعوة أمانة منظمة "الفاو" إلى تجميع وتحليل أفضل الممارسات والمعايير القائمة لمجموعة من أغراض التتبع، بما في ذلك تحليل الثغرات.

تحديد الخيارات المطروحة للعمل في المستقبل، بما في ذلك الأدوات التي يمكن الاستعانة بها.

ستشرح الوثيقة سياق التتبع شرحاً كاملاً وستحدد النظم والمعايير الحالية لتفادي الازدواجية في العمل في المستقبل.

ستوفر المبادئ التالية لمخططات التتبع الإطار الذي سيقوم عليه التحليل:

- عدم خلق حواجز غير ضرورية أمام التجارة؛
- التكافؤ؛
- الاستناد إلى المخاطر؛
- الموثوقية والبساطة والوضوح والشفافية.

وستستعرض الوثيقة كذلك الخيارات المتاحة لتقديم المساعدة الفنية من أجل تنفيذ مخططات التتبع.

(الفقرة 38)

24- واتفقت اللجنة الفرعية أيضاً على أن تُعد أمانة "الفاو" هذه الوثيقة بمساعدة خبير استشاري وترفعها من ثم إلى اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك في دورتها الرابعة عشرة لمزيد من التوجيهات. (الفقرة 39)

استعراض متطلبات الوصول إلى الأسواق

- 25- وأعربت اللجنة الفرعية عن تأييدها لعمل "الفاو" في توفير الدعم العلمي لأنشطة الدستور الغذائي في ميدان وضع مواصفات السلامة للأسماك والأغذية البحرية. (الفقرة 40)
- 26- وأكدت اللجنة الفرعية على ضرورة أن تقدم منظمة "الفاو" المساعدة الفنية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الصغيرة النطاق في البلدان النامية لتحسين فرص وصولها إلى الأسواق. (الفقرة 42)

تحليل لسلسلة القيمة والتجارة الدولية في الأسماك

- 27- أخذت الأمانة علماً باقتراحات ضم عدد إضافي من البلدان والأقاليم إلى مشروع سلاسل القيمة. (الفقرة 46)
- 28- وأحاطت اللجنة الفرعية بالإمكانيات المتاحة لإنشاء تعاونيات أو ما شابه من البنى الجماعية للتغلب على تشتت صغار المنتجين. (الفقرة 48)
- 29- وأشار الأعضاء إلى مدى تعقيد سلاسل القيمة الدولية وإلى أهمية تحقيق مزيد من التكافؤ في توزيع الأرباح على مختلف أصحاب المصلحة في سلاسل القيمة. وتوقف الأعضاء أيضاً عند الفائدة من الدراسات حول سلاسل القيمة لدى تحليل مساهمتها في تحسين ظروف صغار المشغلين. (الفقرة 49)
- 30- وأحاطت اللجنة الفرعية علماً بالتحديات الناشئة عن الحصول على البيانات المناسبة عن الأسعار والتكاليف على امتداد سلسلة القيمة وأشارت إلى عدد من المبادرات الوطنية والإقليمية لتحسين جمع ما يلزم من بيانات ونشرها. (الفقرة 50)

آخر المعلومات عن الأنشطة ذات الصلة باتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة

بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية

- 31- وأعرب الأعضاء عن تأييدهم للعمل الذي اضطلعت به المنظمة فيما يتعلق بالأنواع المائية المستغلة تجارياً والتي تهم الاتفاقية وشددوا على أهمية الدور الذي تؤديه تجارة الأسماك الدولية بالنسبة لسبل عيش واقتصادات العديد من الدول. (الفقرة 51)

32- وأعرب غالبية الأعضاء عن دعمهم لموقف المنظمة الحالي فيما يخص تفسير معايير المرفق الثاني لاتفاقية التجارة الدولية، وشجعوا الأمانة على مواصلة عملها في هذا المضمار. وعلى الخصوص، شددوا على ضرورة دراسة حالة المخزون وآثار التجارة الدولية عليه. (الفقرة 52)

33- وأعربت اللجنة الفرعية عن دعمها المتواصل لفريق الخبراء الاستشاري التابع للمنظمة وعلقت على أهمية إسداء المشورة العلمية والموضوعية المتينة بشأن حالة المخزون من الأنواع المائية المقترح إدراجها في القوائم من قبل اتفاقية التجارة الدولية. وطلب الأعضاء من فريق الخبراء، بموجب الاختصاصات، تعزيز نظره في القضايا الفنية ذات الصلة بإدارة مصايد الأسماك والتجارة الدولية والتي ينبغي أن تشمل أيضا دور تربية الأحياء المائية للأنواع المعنية. إلا أنه تم الإعراب عن آراء مختلفة حول ما إذا كان سيتم إنجاز ذلك بشكل أفضل من خلال عملية موازية منفصلة، أو إدراجه في عمليات التقييم الحالية من جانب فريق الخبراء. (الفقرة 53)

34- وأعرب بعض الأعضاء عن تأييدهم للعمل المتواصل بشأن مذكرة التعاون العامة بين المنظمة واتفاقية التجارة الدولية في حين أن آخرين لم يفعلوا ذلك. لكن اللجنة الفرعية شددت على ضرورة ألا يقوض ذلك، بطريقة أو بأخرى، مذكرة التفاهم الحالية بين اتفاقية التجارة الدولية وإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المنظمة. (الفقرة 54)

35- وأكد الأعضاء على أهمية تحسين التعاون الداخلي والمشاورات بين السلطات الوطنية المعنية بمصايد الأسماك وتلك المسؤولة عن المسائل المتعلقة باتفاقية التجارة الدولية لضمان عرض المعلومات ذات الصلة بشكل مناسب على أطراف اتفاقية التجارة الدولية وفي المنتديات المعنية بإدارة مصايد الأسماك أيضا. (الفقرة 55)

36- ورحب الأعضاء بالاستعراض الجاري لتنفيذ خطة العمل الدولية لصيانة وإدارة أسماك القرش الذي تقوم به المنظمة والذي يأخذ بعين الاعتبار الردود على الاستبيان الذي أعدته مجموعة العمل المعنية بأسماك القرش التابعة للجنة المعنية بالحيوانات التابعة لاتفاقية التجارة الدولية. وقدم بعض الأعضاء معلومات عن العمل الذي يضطلعون به دعما لخطة العمل الدولية لصيانة وإدارة أسماك القرش. (الفقرة 56)

37- وشددت اللجنة الفرعية على أن يمول عمل المنظمة المتصل باتفاقية التجارة الدولية من خلال حسابات البرنامج العادي. وفي حين أن المجلس وإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المنظمة يقران بذلك مبدئيا، فإن أنشطة اتفاقية التجارة الدولية لا تزال تعتمد على الأموال من خارج الميزانية نظرا إلى الوضع المالي الصعب الذي تشهده المنظمة حاليا وضرورة إقامة توازن بين الأولويات المتضاربة. وقد عوّلت المنظمة حتى الآن بشكل حصري على مشروع حساب أمانة اليابان لهذا الغرض ولكن قد تحتاج، في المستقبل، إلى مساهمات من خارج الميزانية من أعضاء آخرين في المنظمة. إلا أنه سيتعذر على المنظمة، في غياب أموال من خارج الميزانية، تنظيم اجتماع فريق الخبراء الاستشاري المزمع عقده في ديسمبر/كانون الأول 2012. وشجعت اللجنة الفرعية أعضاء المنظمة على الإسهام بدعم مالي لهذه العملية.

(الفقرة 57)

38- وأخذت الأمانة علماً بضرورة التشاور مع الأعضاء قبل التواصل مع اتفاقية التجارة الدولية بشأن المسائل التي لم تناقشها لجنة مصايد الأسماك أو الأجهزة الفرعية التابعة لها. (الفقرة 58)

تنفيذ المادة 11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد

39- لاحظ الأعضاء أن الردود في الاستبيان تشير إلى انخفاض مستوى تنفيذ الدول للتدابير الرامية إلى الحد من خسائر ما بعد الصيد وتقييم ورصد آثار تجارة الأسماك والمنتجات السمكية على الأمن الغذائي. وأخذ الأعضاء علماً أيضاً بال مخاوف الناشئة ذات الصلة بالامتثال للوائح المتعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ومتطلبات التتبع. (الفقرة 60)

40- وأعرب الأعضاء عما يساورهم من قلق حيال انخفاض معدل الرد على الاستبيان ولفتوا النظر إلى صعوبة إجراء تقييم دقيق للمستوى الحالي لتنفيذ المدونة بالاستناد إلى التعليقات المحدودة التي تم الحصول عليها. (الفقرة 61)

41- واقترح الأعضاء عدداً من التدابير التي يتعين على المنظمة اتخاذها لضمان ارتفاع معدل الرد المرة القادمة عندما يوزع الاستبيان. (الفقرة 62)

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك بوصفها جهازاً سلعياً دولياً وعلاقتها بالصندوق المشترك للسلع الأساسية

42- أقرت اللجنة الفرعية المشاريع الثلاثة الجديدة المعروضة للنظر فيها. (الفقرة 63)

43- واقترح الأعضاء أن تكون مقترحات المشاريع التي لها تركيز إقليمي بمثابة أداة للتكامل ضمن الإقليم، عندما تكون للبلدان المشاركة شواغل مشتركة تخص مصايد الأسماك. فعلى سبيل المثال، أعربت أقاليم أفريقيا وأمريكا الوسطى والمحيط الهادئ عن اهتمامها بالمشاريع الإقليمية في المستقبل. (الفقرة 64)

44- وقدمت الأمانة شرحاً لأدوار مختلف أصحاب المصلحة الأجهزة الحكومية الدولية والوكالات المنفذة والبلدان الأعضاء. وفي هذا الصدد، تم التشديد على ضرورة تحسين التنسيق بين المنظمة والشركاء المنفذين والأعضاء المستفيدين.

كذلك، تم التأكيد على الحاجة إلى ما يكفي من المعلومات ذات الصلة وإلى تحليل المشاريع المقترحة. وستعد الأمانة مذكرة مفاهيمية للدورة القادمة للجنة الفرعية توضح هذه النقاط. (الفقرة 65)

45- وأعرب الأعضاء عن تقديرهم للمشاريع السابقة والجارية الممولة من قبل الصندوق المشترك للسلع الأساسية والتي تستفيد منها البلدان النامية في تعزيز الإنتاج السمكي والتسويق الوطني والدولي لمنتجات الأسماك وتعاونيات مصايد الأسماك والمداخيل ونوعية الحياة. (الفقرة 66)

46- وأعرب الأعضاء عن تقديرهم لتركيز مختلف المشاريع الممولة من قبل الصندوق المشترك للسلع الأساسية والمشاريع المقترحة على المساواة بين الجنسين، لا سيما على امتداد سلسلة القيمة. واقترح أن تتضمن مقترحات المشاريع في المستقبل حملات التوعية بالمساواة بين الجنسين، وبالأخص بالنسبة لمصايد الأسماك الصغيرة. واقترح الأعضاء كذلك أن يجري في العمل المقبل إدراج أوضاع لائقة في اقتراحات المشروعات المقبلة. (الفقرة 67)

أية مسائل أخرى

47- أخذت اللجنة الفرعية علماً بدعوة البرازيل، بصفتها البلد المضيف، إلى مشاركة أعضاء لجنة مصايد الأسماك في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + 20) الذي سينعقد خلال الفترة من 20 إلى 22 يونيو/حزيران 2012 في ريو دي جانيرو، البرازيل. (الفقرة 69)

48- يحدد المدير العام موعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة عشرة، بالتشاور مع رئيس اللجنة، في ضوء الجدول الزمني للاجتماعات الدولية. (الفقرة 70)